

تموز (يوليو) 2014

الأردن: احتجاجات ومعارضة على خلفية الأزمة السورية

هناء جابر¹

تتطرق الورقة إلى دور الأزمة السورية في المعادلات السياسية التي تتفاعل في الأردن. إذ إن الشأن السوري بات بالنسبة للأردن شأنًا داخليًا، وذلك لأسباب عديدة؛ منها موضوعية وتعود إلى الانعكاسات الديموغرافية والاقتصادية للأزمة السورية، ومنها سياسية تعود إلى تعامل النظام والأجهزة الأمنية مع الانقسام الجلي بين أحزاب المعارضة الأردنية بين معارض ومؤيد للنظام السوري الحالي. واللافت للنظر أن هذا الانقسام ينعكس تلقائيًا في الصياغة الحالية للخطابات المعارضة في الداخل الأردني، الذي ارتكز في العقد الأخير على الفساد في بعض مؤسسات الدولة وعدم المشاركة السياسية، بعيداً عن الشأن الإقليمي، وذلك حتى اندلاع الثورة السورية.

وتحذر الورقة من الارتكان إلى فكرة أن الصراع السوري قد أخمّد فتيل موجة عارمة من الاحتجاجات في الأردن وأنقذت النظام من ضرورة إصلاح سياسي عميق. إذ ترى إنه يتعين القيام بتلك الإصلاحات عاجلاً أم آجلاً إن كان النظام الأردني حريصاً على "وحدة الوطن أرضاً وشعباً". كما تشدد الورقة أيضاً على ضرورة التنبه لخطورة البُعد الديموجرافي لتدفق اللاجئين السوريين الذين أصبحوا يشكلون بالفعل نحو سدس سكان الأردن.

نتطرق في هذه الورقة إلى دور المسألة السورية في رسم المشهد السياسي الأردني على الصعيدين الداخلي والإقليمي. فعلى غرار ما يجري في لبنان وتركيا، باتت الحرب الدائرة في سوريا بين الجيش النظامي وفصائل المعارضة المسلحة بكافة أطرافها شأنًا أردنيًا داخليًا تتجاذب حوله القوى السياسية، مؤاليةً للنظام السوري كانت أم معارضة له. وقد تغيّرت ملامح المشهد الأردني طوال السنوات الثلاث الأخيرة على إيقاع الثورات العربية عامّة والثورة السورية بالتحديد. فعلى عكس ما جرى في بلدان شمال أفريقيا واليمن، حيث أخذ الحيزان الاجتماعي والاقتصادي حَقهما في تحديد الأطر السياسية المتصارعة على السلطة وقراءتها من داخل المجتمعات المعنية، أنت سيرورة الثورة السورية لتضع المجتمعات الأردنية المحاذية جغرافياً لسوريا أمام خطر التفكك، لا بل الاندثار إن انتفضت ضد سياسات باتت تعتبرها جائرة.

¹ باحثة مشاركة في قسم التاريخ المعاصر للعالم العربي في كوليغ دو فرانس.

ليس الأردن بمعزل عن الحراك السياسي والمجتمعي الدائر في العالم العربي. ولم ينتظر الحراك الأردني الربيع العربي لكي يظهر على الساحة السياسية، وإن بمنأى عن الصخب الإعلامي. فالمملكة تعاني من أزمات هيكلية أقلها الدَّين الخارجي وارتباطها البنوي بالبنك الدولي والولايات المتحدة ودول الخليج العربي. ناهيك عن الأزمات العَرَضِيَّة المتكررة، والتي أثبت العَقْدان الأخيران أنها لا تقلُّ بنيوية عن أزمات سالفة أتت بحكم الحروب الإقليمية، ألا وهي تدفُّق اللاجئين من بلدان الجوار، من عائدین فلسطينيين ولجائین عراقیین بعد اجتياح الكويت عام 1989 وحربي العراق في 1991 و2003، انتهاءً باللاجئين السوريين الذين باتوا يشكلون حوالي سدس سگان المملكة. وقد تركت تلك الأزمات المترامية - وأشكال إدارتها - آثاراً عميقة في مجتمع أردني باتت طبقاته الوسطى مخنوقة اقتصادياً وسياسياً.

أتت الثورات العربية، في بداياتها، لتفتح أفقاً ممكناً للتغيير المجتمعي في الأردن في مرحلة بات فيها الوضع الاقتصادي خانقاً، إن من حيث تدنِّي مستوى المعيشة وتفاقم الفقر وغياب مجالات العمل، أم من حيث المساهمة في القرار السياسي - الداخلي منه كحدِّ أدنى والعائد إلى السياسة الاقتصادية وإدارة المال العام - . في مرحلة تزايدت فيها الانتقادات العلنية في الصحف لسياسات الحكومات المتتالية تجاه الفساد، وطألت شخصيات في الديوان الملكي والعائلة المالكة، واشتدَّت فيها الرقابة على الصحف والإعلام المرئي والالكتروني، أتت الثورات العربية لتفتح مجالاً لمساءلة الحاكم، في حركات شعبية تسارعت وتيرتها في مختلف أرجاء المملكة وبلغت ذروتها في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012. وبات على الفاعلين السياسيين في المملكة أن يتعاملوا مع هذه المعادلة التاريخية الجديدة على أنها أمرٌ واقع من داخل المجتمع الأردني يؤسس لمرحلة جديدة. في هذا الطرف بالتحديد، أتى انفجار الأزمة السورية والتداعيات الإقليمية والدولية لها، خاصة مع بداية عام 2013، ليفرض على المجتمع الأردني قلقاً مصيرياً أدى إلى تقلص الاحتجاجات السياسية حرصاً على السلم الأهلي.

المعارضة الرسمية في الأردن

تتفق الأدبيات السائدة على وصف المجتمع الأردني بأنه عشائري وتقسّمه بين شرق-أردنيين وفلسطينيين. فتُدرس التوازنات السياسية الداخلية والخارجية بناءً على هذا التصنيف. واقع الأمر أن هذا التصنيف لم يأت من فراغ، بل بُني في بداية السبعينات، بعد أحداث أيلول الأسود، حيث تم " شرق - أردنة" المؤسسة العسكرية والشرطة والمؤسسات العامة المدنية، فيما ترك القطاع الخاص للأردنيين من أصول فلسطينية. إلا أن هذا التصنيف يتجاهل التاريخ الاجتماعي لأهالي فلسطين وشرق الأردن وجنوب لبنان وحوران، وصولاً إلى الشام إبان الحكم العثماني، بما في ذلك التاريخ من حراك جغرافي، وعلاقات تجارية وروابط عائلية لا يزال امتدادها قائماً حتى اليوم. كما أنه يتجاهل التفاعلات الاجتماعية والمدنية منذ بناء الدولة الأردنية، لاسيما تلك التي تلت فترة السبعينات -خاصة في ربع القرن الفائت-. لقد أدت هذه التفاعلات الى صياغة أشكال جديدة من التراثية الاجتماعية كان للهجرات والتعليم وبناء الدولة دورٌ فيها، عدا عن أنه يغضُّ النظر عن تباينات لا تقلُّ أهمية، كالانتماءات المدنية أو البدوية أو الفلاحية، وإن اجتمعت كل هذه التباينات تحت اللافتة العشائرية. جديرٌ بالذكر أن الخطاب السائد الذي يقسم المجتمع الأردني عامودياً بين شريحتيه الفلسطينية والأردنية هو نفسه الذي يستعمله النظام الاردني لتأكيد شرعيته وقدرته على ضمان السلم الأهلي من جهة والسلم الاقليمي من جهة أخرى. وهو أيضاً الخطاب عينه الذي تستعمله بعض الأصوات الشرق أردنية المعارضة إن للهاشميين كسلالة حاكمة على حساب فئات أخرى من المجتمع الشرق أردني، أم للملكية كنظام سياسي على حساب أنظمة أخرى كالجمهورية.

بيد أن رصد الاحتجاجات التي تفاقمت مع اندلاع الثورات العربية يشير إلى أن تشققات المجتمع الأردني تكمن في تباينات مغايرة للأدبيات السائدة. من هنا وجب التمييز بين الاحتجاجات الناتجة عن استياء شعبي تجاه أداء الحكومات الأردنية المتتالية في إدارة الشأن العام، لاسيما فيما يتعلّق بالفساد السياسي والاقتصادي وغلاء المعيشة والبطالة من جهة، وأطراف المعارضة الرسمية التي تستغلّ موجات الاستياء هذه لفرض نفسها على الساحة السياسية من جهة أخرى.

فالأحزاب السياسية التي عادت إلى معترك الساحة السياسية الأردنية عام 1989 ودخلت الانتخابات النيابية بُعيد إلغاء قانون الأحكام العرفية المعمول بحكمه منذ 1954، لا تزال تستمدّ شرعية أفكارها من التجاذبات السياسية العروبية التي طبعت المشهد الإقليمي طوال العقود الفائتة، لا سيما فترة السبعينات، وتتنطبق هذه الملاحظة بالتحديد على الأحزاب المعارضة منها.

يتصدّر التيار الإسلامي مشهد المعارضة الرسمية، ممثلاً بحركة الإخوان المسلمين الأردنية التي انبثقت أساساً عن الحركة الفلسطينية الأمّ. ومع أن الأحكام العرفية منعت تشكيل الأحزاب السياسية على مدى 35 عاماً، فقد ظلّت حركة الإخوان المسلمين على مدى العقود الفائتة، بحكم قانونها التأسيسي كجمعية خيرية، فاعلاً هاماً في بنية النظام الأردني الملكي، رغم طرحها على الساحة السياسية كحركة معارضة. ولم يكن ظهور جبهة العمل الإسلامي كحزب سياسي معارض عام 1989 سوى التعبير العلني والعام لهذا الدور، بما يحتويه من تناقضات إن في العلاقة مع النظام، أم في التفاعلات الداخلية تجاه القضايا الوطنية والإقليمية، وخاصة الفلسطينية منها.

في حيّز آخر من المشهد، نجد التيارات القومية العروبية واليسارية، باتجاهاتها الناصرية أو الاشتراكية بما في تلك الاتجاهات من تشعبات إقليمية. وهي تحمل أسماء أردنية تُغيّب العامل الإقليمي التزاماً منها بالميثاق الوطني لعام 1990، وتبعاً لقانون الأحزاب الصادر عام 1992 الذي يحدّد ماهية الأحزاب السياسية في الأردن والذي يفرض عليها النأي بالمملكة عن التأثيرات الإقليمية، ويمنع أيّ حزب غير أردني من ممارسة النشاط السياسي على أرضها.

أهم الأحزاب اليسارية هي الحزب الشيوعي (1993)، تفرّع عنه، على خلفيّة تباينات أيديولوجية، حزب اليسار الديمقراطي والحزب التقدمي)، حزب الشعب الديمقراطي الأردني (1993)، والمعروف باسم حشد، امتداد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني (1993)، امتداد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين). أما الأحزاب القومية، فنجد منها حزب البعث العربي الاشتراكي (1993 وهو رديف حزب البعث العراقي)، حزب البعث العربي التقدمي (1993 وهو رديف حزب البعث السوري)، حزب الحركة القومية للديمقراطية الشعبية (اتجاه ليبي 1997). ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى إنشاء منتدى العربي الديمقراطي الناصري مؤخراً (عام 2012).

وقد ارتفع عدد الأحزاب المرخصة بشكل ملفت بين 2011 و 2014، بشكل بات من الصعب إحصاؤها بدقة والتأكد من زوال بعض منها أو اندماجها أو تغيير اسمها تكيفاً مع الخطابات السائدة في البلد. في هذا الازدياد اللافت لعدد الأحزاب المرخصة إشارة واضحة للرأي العام الداخلي والخارجي إلى أن الأردن بلد ينعم بتعددية حزبية، على خلاف البلاد العربية التي انتفضت فيها المجتمعات ضد استئثار أنظمة الحزب بالقرار السياسي. ويؤدي التدقيق في الطفرة الحزبية في السنتين الأخيرتين إلى مجموعة ملاحظات أهمها أولاً غياب التعريف عن نهج سياسي أو اجتماعي أو حتى مدني واضح في معظم البرامج الحزبية – هذا

إن وجدت-، وثانياً غياب المعطيات التي تمكّن المراقب من التقييم العددي والنوعي لهذه الأحزاب (العنوان البريدي، رقم الهاتف، عدد المنتمين، المضمون السياسي، أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية، النظام الداخلي، إلخ).

يتميز المشهد السياسي الأردني في خطابات المعارضة السائدة حتى بداية الثورات العربية، بهيمنة الخطاب الذي يربط، وبشكل يكاد يكون عضويًا، بين البعد الداخلي والبعد الإقليمي، لا سيما الفلسطيني منه، للممارسة السياسية، مما يؤجّل المشاريع الإصلاحية الجذرية في الأردن - السياسية منها والاقتصادية - إلى ما بعد تقرير مصير الدولة الفلسطينية. فعلى الرغم من المطالبات بتعديل قانون الصوت الواحد الذي يحكم الانتخابات منذ عام 1993 وإعادة توزيع الخريطة الانتخابية، كحجر الأساس لتمكين التمثيل الفعلي للأطراف وتفعيل المساهمة في القرار السياسي، وعلى الرغم من المقاطعات المتكررة للانتخابات لأنها لا تأخذ بالحسبان ذلك المطلوب، إلا أن الاحتجاجات التي كانت تنظمها الأحزاب غالباً ما كانت مرتبطة بأحداث إقليمية، لاسيما في فلسطين.

من هنا، أتت الثورات العربية لتضع مختلف أطراف المعارضة السياسية الأردنية أمام ضرورة التعامل مع واقع اجتماعي وسياسي أردني صرف، بمعزل عن القضية الفلسطينية. لم يكن في الحسبان أن تعقد الوضع السوري، وانعكاساته الإقليمية على بلدان الجوار، وعلى الأردن بالتحديد، سيؤدي تدريجياً إلى استقطاب من شأنه أن يشلّ حركة الإصلاح السياسي الداخلي المنشود في المملكة رغم دخول الاحتجاجات الشعبية في عامها الثالث.

الاحتجاجات الشعبية

تغلغل الصراع السوري تدريجياً إلى صميم الحياة السياسية الأردنية ليلعب دوراً جوهرياً في إعادة صياغة تحالفات المعارضة وسياسات الحكومة تجاه الاحتجاجات الشعبية. ففي نهاية عام 2010، كان الرأي العام الأردني في حالة تشنّج قصوى تجاه قضايا الفساد التي ما انفكت عن الظهور إلى العلن، وتجاه ازدياد الضرائب وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، لاسيما المحروقات والمواد الغذائية الأساسية التي يستورد الأردن أغلبها من طحين وسكّر وحتى اللحوم. إلى هذه القضايا المثيرة للاستياء العام، أتت سياسية الحكومات الأردنية المتتالية، والمتبعة منذ سنوات، بفتح غير مشروط للسوق الأردني أمام الاستثمارات الأجنبية والخاصة، لتطرح علناً وعلى الصعيد الوطني مشاكل كانت تُطرح وتحلّ محلياً بواسطة الجهات السياسية والاجتماعية العائلية والقبلية.

من أبرز المسائل التي أجمت حالة الاستياء هذه مسألة واجهات العشائر. حيث استولت الحكومة، وبتعويضات رمزية، مساحات شاسعة من أراضي عشائر الحجابيا، الواقعة في جنوب البلاد، شرق خط الحجاز، وسجلت الأراضي باسم الديوان الملكي قبل أن تباع لشركات أجنبية بغرض تحويلها لمناجم للفوسفات تصل أسهم المساهمة فيها إلى أسعار خيالية.

ليست مسألة واجهات العشائر جديدة على الأردنيين، خاصة وأنّ الواقعة منها غرب خط الحجاز - والمطلّة على البحر الميت، والعائدة بجزء كبير منها لعشائر بني حميدة والحويطات (في الوسط والجنوب) - قد تمّ استملاكها على مدى العقود الثلاثة الفائتة وبناء قصور فخمة لأفراد العائلة المالكة والمقربين من البلاط، دون أن يتسبب ذلك آنذاك باحتجاجات بالمستوى الذي شهدته المملكة في بداية

2011. الجديد في الموضوع هو تضامن العشائر الأردنية مع الحجايا من جنوب المملكة إلى شمالها. من هنا، أتت تلك المسألة لتؤسس لصياغة خطاب اجتماعي جديد يُطرح من باطن المجتمع الأردني، تعي فيه شريحة من هذا المجتمع فوارق الربح والخسارة بالتعامل مع الديوان الملكي، وتطالب جهرا بالمساهمة بالقرار السياسي. لا بل أكثر من ذلك، أتت تلك المسألة لتبلور وعياً جديداً وخطابات مغايرة للعلاقة مع القرارات المركزية. من هنا، بدأت العشائر بإعادة قراءة سيرورة "تحضير البدو"، والقوانين المركزية والبلدية الصادرة بخصوص شروط تربية الماشية، على أنها ليست سلباً لأراضيهم التاريخية والمتاجرة بها وحسب، بل تأطيراً جائراً لما كان اقتصاداً اجتماعياً بالمعنى الكامل والذي كان من الممكن تحويله إلى ثروة وطنية تُغني الأردن عن استيراد عديد من المواد الأساسية.

وليس استياء الشريحة الشرق أردنية، وخاصة الجنوبية منها، حدثاً مستجداً. إنه يعود إلى أواخر الثمانينات من القرن المنصرم مع اضطرابات معان والكرك عام 1989، والتي تجددت عام 1996. كلا الحدثين مرتبطان بقرارات الحكومة برفع الدعم عن أسعار الطحين، وتقليص مجالات التوظيف في القطاع العام ومشاريع خصخصة مصانع الفوسفات والبوتاس. وازدادت علاقة الديوان الملكي بالعشائر صعوبة مع صعود الملك عبدالله الثاني إلى العرش عام 1999، في ظروف داخلية وإقليمية لم يعد للعشائر فيها أولوية. إذ تدفقت على المملكة استثمارات طائلة خليجية وغربية وأسيوية، وفتحت السوق الأردني على العالم، بالإضافة إلى تدفق عمالة وافدة على بلد كان مُصدراً لها. ناهيك عن انعكاسات الاجتياح الأميركي-البريطاني للعراق عام 2003 على النسيج المدني والاجتماعي، أقلها هجرة مستدامة للميسورين من العراقيين الذين استوطنوا العاصمة وضخّوا فيها رؤوس أموال من شأنها أن رفعت أسعار العقارات بشكل أضحى التملك عسير المنال على الطبقات الأردنية الوسطى، خاصة في العاصمة عمّان، حيث يعيش ما لا يقل عن 50% من سكان المملكة وحيث تتوفر أكثر فرص العمل.

التحالفات الداخلية على خلفية الأزمة السورية

أتت الاحتجاجات من عمق المجتمع الأردني بمختلف شرائحه. كان جزء من هذا الحراك السابق للانتفاضات العربية، يعتمد أساساً على الحراك المهني، داخل وخارج النقابات المهنية المرخصة. أتى "الربيع العربي" ليُطرح علناً مطلب الإصلاح المؤسساتي والمشاركة السياسية. لم يأتِ الزخم الأول للاحتجاجات (خاصة احتجاج دوار الداخلية في 24 آذار/مارس 2011) من المعارضة الرسمية. إذ سرعان ما تشكلت خارج الأحزاب السياسية تجمعات وائتلافات متعددة تنادي بالإصلاح. منها الائتلافات العشائرية، وقد نبعت من أفراد ذوي حضور في الشأن السياسي، من داخل النظام أم من خارجه. من هذه التكتلات العديدة، لا بدّ أن نذكر الجبهة الوطنية للإصلاح، ثم التجمع الشعبي للإصلاح، والمبادرة الوطنية، ومبادرة زمزم.

امتنعت المبادرة الوطنية، التي تلتفت حولها أحزاب قومية ويسارية، عن الخوض في جدل الإصلاح المؤسساتي، لا سيما قانون الانتخاب، وذلك قناعة منها أن المشكلة في الأردن بنيوية، وأن استعادة السيطرة على موارد المملكة شرط له الأولوية القصوى في الإصلاحات المنشودة. لكنّ كان للائتلافين الآخرين قراءات أخرى. ففي حين تطالب الجبهة الوطنية للإصلاح (أيار/مايو 2011) وعلى رأسها أحمد عبيدات، رئيس مخابرات ورئيس حكومة سابق في فترة الثمانينات، بالعودة إلى دستور عام 1952،

يطالب التجمع الشعبي للإصلاح² (أيار/مايو 2012) بإعطاء البرلمان سلطة تعيين الحكومة، وتحويل النظام إلى ملكية دستورية.

وسط هذه الجلبة في الحياة السياسية الأردنية (إضرابات، استياء عام من غلاء المعيشة وانسداد آفاق العمل)، بقيت حركة الإخوان الرسمي في المرحلة الأولى بمنأى عن الجدل العام في تفاصيل الشؤون الداخلية، مما دفع بعدد من القياديين فيها إلى الانفصال الرسمي عن الحركة وعن جبهة العمل الإسلامي، ومن ضمنهم رحيل غرايبة و سالم فلاحات، لقناعة منهم بضرورة إعطاء استقلالية أكبر لجبهة العمل الإسلامي كي تتمكن من التفاعل مع الواقع الأردني بغض النظر عن الضغوطات الإقليمية، وتوجهات الجماعة المرتبطة بطبيعة الحال، بالحركة الأم المصرية وتوصيات مرشدها³.

من هنا أتت مبادرة زمزم، التي جمعت 600 شخصية معارضة في 12 أيار (مايو) 2012، وباتت تحسب اليوم في الأدبيات على حركة الإخوان المسلمين. إلا أن المغادرين لهذه الحركة هم الذين بادروا إلى دعوة قوى المعارضة إلى حوار وطني لوضع أرضية مشتركة لإحداث تغيير توافقي. في هذا الإطار التوافقي العام الداعي لإصلاحات جذرية، أتت "هبة تشرين" في 12 تشرين الثاني 2012، حيث سجل 40000 إلى 50000 متظاهر في عمان، و419 نقطة تظاهر على صعيد المملكة.

إلا أنه ثمة ما ينخر هذا الإجماع من الداخل، ألا وهو الاستقطاب المطلق حول الأزمة السورية بين الإخوان المسلمين الذين وقفوا مع الثورة ولو بعد فترة من اندلاعها، والتيارات القومية واليسارية، وخاصة البعثية منها، والتي وقفت مع النظام السوري بحكم انتماء ايديولوجي غطى على الخلافات الداخلية. في حين أن الأحزاب السياسية اليسارية ذات الخلفية الفلسطينية انشطرت بين مؤيد للثورة السورية وبين معارض لها. ورغم استمرار الاضرابات والاحتجاجات في أنحاء المملكة، من شأن هذا الاستقطاب أن شل الحراك الشعبي والمطالبة بإصلاحات جذرية، وأن ساهم في تحييد الشريحة الفلسطينية عن الحراك العام، ولا سيما المخيمات منها. ويجدر التذكير في هذا الصدد أن الخطابات الرسمية للنظام، وخطابات جزء من المعارضة الشرق أردنية المناهضة للوجود الفلسطيني المستدام، لطالما تدرّعت بالمخيمات كبؤر للشغب والإرهاب.

وليس في ذلك ما يدهش. إذ إن المعادلات السياسية في الأردن سرعان ما بدأت ترسم على إيقاع تطورات الوضع في سوريا منذ اندلاع الاحتجاجات في درعا فس آذار (مارس) 2011. ومع تدفق السوريين الذين بلغ عددهم 1.3 مليون سوري في المملكة، بداية إلى مدينتي إربد والرمثا والقرى المجاورة، ثم إلى العاصمة عمان، أنشأت الحكومة الأردنية، بمساعدات دولية وإقليمية، مخيم الزعتري، يتسع لـ 130000⁴ لاجئ من أصل ما يتجاوز الـ 600000 حسب تقديرات مفوضية اللاجئين العليا. فاضطرت الحكومة الأردنية إلى إنشاء مخيم آخر في الأزرق، سعته 108000 لاجئ، يتردد اللاجئون بالذهاب إليه، لبعده عن البنى التحتية والمدن، وافتتح رغم ذلك بداية شهر ايار 2014⁵. فلا عجب أن يكون الموضوع السوري الشغل الشاغل للسياسيين كما للمواطنين، وأن يكون النزوح السوري، الذي غير المشهد

² من الشخصيات التي أسست هذا التجمع، رحيل غرايبة وسالم فلاحات (منشقين عن الإسلاميين)، الوزير السابق محمد خير، العميد المتقاعد في الجيش الأردني محمد خير، عدا عن حقوقيين وشخصيات مهنية وعشائرية.

³ واقع الأمر أن هذه التساؤلات بدأت تُطرح على الإخوان المسلمين قبل الربيع العربي بسنوات، إذ تم إصدار كتيب عنوانه نظرة الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن، دار الحركة الإسلامية، 2005. تأخذ "الأمر الكبرى" ومن ضمنها فلسطين والصراع العربي الصهيوني واجتياح العراق ومسألة الوحدة العربية الإسلامية حيز بنود ثلاث من أصل 17.

⁴ <http://www.aljazeera.net/news/pages/a95690f4-3084-4b0c-8e5b-7f998399a208>

⁵ <http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/05/01/jordan-2nd-refugee-camp>

الاجتماعي والمديني بالكامل في شمال الأردن وخاصة في الرمثا وإربد، قد ساهم بفرز خطابات متعدّدة، متنافرة، ومتناقضة، تجاه الازمة السورية وانعكاساتها الداخلية .

لم تغب هذه الصدمة الاجتماعية التي أحدثتها تدفق السوريين عن حسابات النظام في تعامله مع أطراف المعارضة. وأتى هذا الواقع ليخدم عَرَضاً سياسة كان قد باشرها عام 2009، ألا وهي فتح قنوات مع الأحزاب اليسارية، خاصة في شمال المملكة، حيث دعمت أجهزة النظام في السنتين الماضيتين اتجاهات ناصرية للوقوف في وجه الإخوان المسلمين وتقسيم المعارضة. كان ردُّ النظام في بداية الاحتجاجات وحتى منتصف 2012 هو تغيير الحكومة بحجة مكافحة الفساد⁶، نزولاً عند مطالب بعض القطاعات المهنية، بعد إضرابات طويلة (خاصة المعلمين والأطباء)، والعمل على بعض التعديلات الدستورية (ومنها تعديل التقسيمات في بعض البلديات، وزيادة عدد النساء في البرلمان).

في نهاية 2012، تغيّر تعامل النظام باتجاه أكثر تشدداً مع الاحتجاجات الشعبية ومطالب المعارضة السياسية. تزامن هذا التشدد مع عدة عوامل: تلقّي الأردن ضمانات بدعم دولي وإقليمي، خاصة من المملكة العربية السعودية، واستعادة النظام السوري لقوة كان بصدد أن يفقدها، مما أعطى دفعاً للأحزاب الأردنية الموالية للنظام السوري التي قررت، في اللحظة الأخيرة المشاركة بالانتخابات النيابية المقررة في 23 كانون الثاني 2013 ، بعد أن نادى مع كل أحزاب المعارضة إلى مقاطعتها. وأنت تلك الانتخابات لتكرّس مشهداً سياسياً متوقّعاً : غياب سياسي الصف الأول عن الترشيحات، مساهمة بنسبة 65% مع تفاوتات كبيرة بين المناطق وتدنُّ ملحوظ لمساهمة الريف الشرق أردني، حصول اليسار على مقعدين من أصل 150، وتوزيع المقاعد الباقية على طاقم جديد من أفراد موالين للديوان الملكي ورجال أعمال لم يعرف لهم باع في السياسة. في شهر تموز (يوليو) 2013، لم تُثر الانتخابات البلدية حماساً أكبر، إذ لم تتجاوز المساهمة في عمان نسبة 10%.

لا يخفّ على أي مراقب للمشهد الأردني أن النظام الأردني يستعمل الملف السوري أولاً لترسيخ أسسه التي باتت متزعزعة بحكم الضغط الاجتماعي وسوء الإدارة، وثانياً للتأكيد على أهميّة دوره الإقليمي في هذه المرحلة بالتحديد. من هنا، يشكّل الحفاظ على الأمن الداخلي أولوية قصوى لا تعلق عليها الرقابة على حركة الأسلحة على جانبي الحدود السورية الأردنية عملياً، يحدّد النظام الأردني موقفه تجاه الملف السوري تبعاً لتطوّر الوضع على الساحة السورية كما على الساحة الإقليمية والدولية. موقف مطاط يسمح بتصريحات متضاربة دون أن يكون في ذلك تناقض واضح. تتناوب خطابات للملك عبدالله الثاني يفضل فيها لسوريا حلاً داخلياً وإصلاحات عميقة، مع تصريحات تفيد بأن رحيل الأسد عن السلطة سيضع سوريا على سكة التعددية والديمقراطية. وفي وقت تتوالى التقارير في الإعلام الدولي عن تدريبات عسكرية في شمال المملكة لتسليح المعارضة السورية، تتزايد الاعتقالات لشباب متهمين بالمشاركة في الحرب في سوريا. ونلاحظ أن النظام يحافظ على السفارة السورية الرسمية ، بينما يستقبل لقاءات اقليمية للاندلاع الوطني السوري. كما نلاحظ أن الأجهزة الأمنية تسمح من جهة بتنظيم مظاهرات مناهضة للنظام أمام

⁶ بعد حكومة زيد الرفاعي التي أنهت مهمتها في 24-10-2010، توالت على إدارة شؤون المملكة خمس حكومات هي: حكومة معروف البخيت (10-02-2011)، حكومة عون الخصاصنة (24-10-2011)، حكومة فايز الطراونة (03-05-2011)، حكومة عبدالله نسور الأولى (11-10-2012) ، حكومة عبدالله نسور الثانية (30-03-2012)، التعديل الوزاري الأول (21-08-2013). جرى نقاش طويل عن تعديل وزاري في شهر كانون الثاني عام 2014، دون أن يؤتى إليه. راجع

http://www.petra.gov.jo/Public/Arabic.aspx?lang=1&Site_ID=2&Page_ID=933

السفارة السورية، فيما تسمح لوفد من المناضلين اليساريين بزيارة رسمية للرئيس السوري أهده فيه العباءة الهاشمية (شباط/فبراير 2013).

من نتائج تحويل الثورة السورية إلى صراع أهلي دموي صُدّرت انعكاساته إلى البلدان المجاورة، أن جعل من ديمومة وثبات النظام الأردني ضرورة استراتيجية شرق إسرائيل، وذلك في ظلّ ظروف إقليمية متخبطة غامضة الأفق، وأتاه بدعم دولي وإقليمي، لا سيما سعودي، لا يستهان به. ففي الفترة الحرجة للنظام، أي بحلول صيف 2012 حيث بدأت وتيرة الاحتجاجات تتسارع، وبدأ سقف المطالب يتصاعد من محاربة الفساد إلى أسقاط النظام، بدأ كبار العالم يتوافدون إلى الأردن، من بوتين (حزيران/يونيو 2012) إلى أوباما (آذار/مارس 2013)، مروراً بديفيد كاميرون (تشرين الثاني/نوفمبر 2012) وفرانسوا هولاند (حزيران/يونيو 2013).. هذا ناهيك عن التدريبات العسكرية السنوية على أرض الأردن ("الأسد المتأهب")، وعن اجتماعات على مستوى رؤساء أركان الجيوش العربية والغربية.. كلّها إشارات واضحة ذات حدّين موجّهة من جهة إلى الرأي العام الأردني تفيد بأنّ النظام ليس بالضعف الذي قد يتصوره البعض، ومن جهة أخرى إلى الديبلوماسية الغربية أن العاهل الأردني سيد الموقف بلا منازع.

هل يعني ذلك أن النظام الأردني كان مزعزجاً إلى درجة الانهيار في نهاية 2012، وأنّ الأزمة السورية مدّت له خشبة خلاص لم تكن بالحسبان حسب ما يقوله البعض؟ وإلام سيؤول النظام حين سيخرج المجتمع الأردني من حالة "الطوارئ" التي وجد نفسه فيها منذ انسياق الثورة السورية إلى ما بات يسمى بحرب أهلية؟

لم تقدّر الطبقة الحاكمة في الأردن، حجم الاستياء الشعبي ولم تعطه الاهتمام الكافي الذي يكفل استمرارية العقد الاجتماعي بين الديوان الملكي وسائر الشرائح الاجتماعية. لا بل أن المشكلة أعمق من أن يكون الاستياء شعبياً وحسب، إذ إنه يأتي من هيكل النظام نفسه ومن رجالات دولة لهم باع تاريخي طويل في الحكم الهاشمي، وي طرح مجموعة تساؤلات حول تماسك الطبقة الحاكمة نفسها في سعيها للحفاظ على هيكل دولة مركزية قوية، وحول تماسك العائلة نفسها والتفافها حول الديوان الملكي.

الملاحظة الثانية تتعلق بضرورة تشخيص دقيق لمضمون الحراك الشرق أردني، والعشائري تحديداً، على الصعيدين الوطني والإقليمي. في الأردن، تتجلى العشيرة كوحدة سياسية متكاملة لها تفاعلاتها الجغرافية الاجتماعية والسياسية والمهنية وتحاول أن تجدد لنفسها دوراً قيد التهميش في بلد تتغير توازناته التاريخية على حسابها. على صعيد المنطقة، في البلدان المحاذية للأردن، بات واضحاً أن للقبائل المهمشة أدوات فاعلة للضغط على الدولة المركزية وإضعافها.

بناء على الملاحظتين السابقتين، تتباين انعكاسات الأزمة السورية في الأردن. فهي قد أخدمت فتيل موجة عارمة من الاحتجاجات وأنقذت النظام من ضرورة إصلاح سياسي عميق يتوجب القيام به عاجلاً أم آجلاً إن كان ذلك النظام حريصاً على "وحدة الوطن أرضاً وشعباً". من ناحية ثانية، همّشت الأزمة السورية المسألة التي طالما أخذت حيزاً هاماً، وهي السجال الفلسطيني، علماً أن مشاريع استثمارية كبيرة وقّعت مع إسرائيل، أقلها قناة البحر الأحمر - البحر الميت (9 كانون الأول/ديسمبر 2013).

أخيراً وليس آخراً، لا يمكن أن نمرّ مرور الكرام عند عدد 1.3 مليون سوري على الأردن، إذا استخلصنا العبر من اللجوء الفلسطيني أو، على الأقل، إذا أخذنا محمل الجد نتائج عموم الدراسات حول اللاجئين في العالم. تفيد تلك الدراسات أن احتمال عودة اللاجئين إلى بلادهم تقارب الصفر ما أن يتجاوز اللجوء

أعوامه الستة الأولى، خاصة إذا لم يزُل الخطر الذي تسبَّب بفرارهم من بلدهم، وهو على الأغلب لا يزول. مفادُ هذه النتائج أن التغيير السكاني الكثيف الذي يحدثه السوريون في المملكة سيتحوّل، في المستقبل القريب، إلى مسألة حساسة تمسُّ بالهوية الوطنية، تتقاطع فيها مع الهوية الفلسطينية والهوية الشرق أردنية.

الأوراق الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربي تعبر عن رأي كاتبها ولا تمثل بالضرورة موقف أو رأي المبادرة.

حقوق النشر محفوظة لمبادرة الإصلاح العربي.

كل إعادة نشر للورقة أو استخدام جزء منها يتطلب الحصول على موافقة المبادرة.

© مبادرة الإصلاح العربي تموز/يوليو 2014

contact@arab-reform.net